المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل

دراسة سوسيو-اقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر

أ.د كمال بوقرة جامعة باتنة01- الجزائر

أ. إسحاق رحماني جامعة باتنة01- الجزائر

البريد الالكتروني: kamboug34@yahoo.fr

ishakrahmani@hotmail.fr

ملخص:

لقد أصبح الفعل المقاولاتي الأداة الفاعلة للتخفيف من عدة مشاكل و تحقيق التنمية بكل أشكالها. والجزائر من الدول التي عرفت ظهور هذا الفعل، الذي عانى التهميش نتيجة إيديولوجيات فكرية، جعلته يمر بعدة مراحل من التهميش ثم الشرعية والاستقلال، والدراسات الجزائرية توضح ذالك. وعليه فان الوقوف على الفعل المقاولاتي كآلية لتحقيق التنمية بمجتمع العمل هو ما تحاول هذه الدراسة البحث فيه، مركزة على أهم المفاهيم المعتمدة فيها. و المقاربات السوسيولوجية الكبرى لهذا الفعل كما تبين واقع المقاولة في الجزائر من الظهور إلى التوسع و التطور، و استحداث المنظومات الرسمية لدعم المقاولة في الجزائر. و يظهر دور المقاولة التنموي بمجتمع العمل من خلال ما توفره من مناصب عمل وامتصاص اليد العاملة العاطلة عن العمل، و دعم المشاركة الاقتصادية الخاصة، و تكوين نسق قيمي متكامل من القيم الاجتماعية لدى الأفراد و كيف يحافظ على بعض الحرف المنتشرة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولة، القطاع الخاص، التنمية بمجتمع العمل.

Private Enterprise as a Developing Mechanism in Work society Socio-economic Study for Entrepreneurial in Algeria

Abstract:

The entrepreneurial act has become already as a productive way to achieve development in all its forms. Algeria is one of these countries, which have known an appearance of a wave of private entrepreneurship .Therefore this new form of entrepreneurship can be used as a tool to concretize work development in society, and this study is trying to search about it, focusing on the most important concepts adopted therein, and on the major sociological approaches, for this act show the reality of entrepreneurship in Algeria from appearing to expansion, also the development of formal systems to support entrepreneurship in Algeria The role of the developmental entrepreneurial community work is shown through investments and creating jobs for unemployed people and how to preserve some crafts that are spread in the community.

Keywords: Entrepreneur, Enterprise, Private sector, Development at work society.

مقدمة:

إن موضوع المقاولة اخذ اهتماما كبيرا بالمقارنة مع الماضي، حيث كان الاهتمام منصب على المؤسسات الضخمة باعتبارها المولد الوحيد للثروة الاقتصادية، لكن سرعان ما تغيرت النظرة بعد ما برزت الحاجة للمقاولات الصغيرة و المتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذالك إلا بتبني لفعل ألمقاولاتي كإستراتيجية للتخفيف من عدة مشاكل اجتماعية و اقتصادية.

ومن الملاحظ في الدراسات المقاولاتية هناك تركيزا واضحا على المجال الاقتصادي، و هذا لا يبقى حكرا على السوسيولوجيا، حيث قدم علم الاجتماع مقاربات عديدة لهذا الفعل تتجاوز بذالك البعد الاقتصادي ،انطلاقا من السوسيولوجيا الأولى ثم الاهتمامات بسوسيولوجيا العمل وصولا إلى سوسيولوجيا التنظيمات، على ما يسميه الباحث **ميشال فودريا** نظريات التحليل التنظيمي.[1]

وكل هذا الفكر السوسيو– التنظيمي ساعد على ظهور سوسيولوجيا المقاولة، هي المرحلة التي تعمقت فيها النظرة للمؤسسة على أنها تنظيم اجتماعي قبل أن تكون تنظيما اقتصاديا، منتجة لكيانات اجتماعية تحكمها روابط اجتماعية كاملة.

والجزائر من الدول التي اهتمت بالبناء السوسيو– اقتصادي منذ الاستقلال لتحقيق التنمية ومن بين أشكالها المقاولة الخاصة التي عانت الأمرين بسبب تهميشها و انخفاض مصادر تمويلها، وهذا راجع إلى صراع إيديولوجي في الاقتصاد الجزائري ما بين الاشتراكية الحاكمة آنذاك والرأسمالية الجديدة، لكن مع الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق عرف القطاع المقاولاتي نوع من الاستقلالية الاقتصادية خاصة مع انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ارتفاع عدد المقاولين.

فالمقاولة الخاصة تعطي التنمية براءتها الاجتماعية، إذ توفر الرفاه المادي و التشغيل وتمتص البطالة و تنمي روح العمل، فهي سبيل للرفع من مؤشرات التنمية بمجتمع العمل، وتساؤلنا الرئيسي إلى أي مدى تساهم المقاولة في القطاع الخاص على تحقيق التنمية بمجتمع العمل؟

1. مفاهيم الدراسة: نتطرق في هذا الجزء إلى جملة من المفاهيم الأساسية المعتمدة في هذه الدراسة و هي كما يلي:

1.1 المقاول:

يعرفهSchumpeter على"انه شخص مختلف عن الآخرين فريد بنوعه، هو الذي يحدث و يبتكر ويجدد ويعمل على تحديث جميع عناصر الإنتاج والعمل والمال. و يرفع من مستويات الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية ".[2]

أما **Max Weber** يعرف المقاول على انه ذالك الشخص العقلاني الذي يقوم بالادخار من اجل تراكم رؤوس الأموال يستخدمها استخداما عقلانيا في عدة نشاطات تجارية، صناعية...كما يركز ماكس فيبر على خصائص المقاولة كالمثابرة والمغامرة و القوة الكاريزماتية، وكذالك العقلانية في تسيير مقاولته كما يتحمل كل الظروف التي تلعب دورا مهما في كسب أرباح آو خسارة .[3] "فماكس فيبر يعتبر المقاول الصورة الاجتماعية المركزية للمجتمع الرأسمالي".[4]

أما علماء الاجتماع الاقتصاديين المعاصرين أمثال **P.Zalio** يعتبرونه " نوع من الفاعلين الاجتماعيين يتميز بخصائص عدة منها مواجهة الخطر الاقتصادي (عن طريق مثلا القرض و الاستثمار من اجل

الربح)، فكل شخص يكيف عملا ما أو يبتكر أو يجدد يطلق عليه مقاولا "[5] فهو مثال في البناء و الربط بين عدة مجالات اجتماعية واقتصادية، و النشاط ألمقاولاتي هو الجمع ما بين المجالات الاجتماعية غير المتجانسة(التكنولوجيا والتسويق و إدارة الموارد البشري...)

2.1 المقاولة:

لمقاولة هي نسق كجميع الأنساق تحتوي على بنية مكونة من عناصر مادية و غير مادية و بشرية و شبكة من التدفق المالي ألمعلوماتي، تربط مختلف العناصر لتحقيق وحدة المؤسسة.[6] فهي مكان لظهور الفكر الإبداعي و خلق الثروة الاقتصادية كما لديها بعد سوسيو– مهني يقدم إضافات للمجتمع.

3.1 القطاع الخاص:

القطاع الخاص هو ذاك القطاع الذي يتكون من مجوعة مؤسسات مهما كان نوعها و حجمها، تعود ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص كالشركات و المقاولات، يكون مؤشر النجاح فيها تحقيق أقصى ربح ممكن.[7] يعني الميل إلى الشأن الخاص في الفعل الاقتصادي.

4.1 التنمية:

التنمية من المفاهيم التي تعرف التنوع حسب الاهتمامات، فهي التحول في الأداء الاقتصادي، والرقي الاجتماعي، تراكمي الطابع ، متواصل الفاعلية ،شامل الإحاطة ،غزير التوليد لفرص العمل.[8]

5.1 مجتمع العمل:

إننا نرجع بهذا المفهوم إلى الأدبيات السوسيولوجية من خلال مفهوم المجتمع الصناعي. فنجد هذا المفهوم في الإرث **السانسيموني** قبل أن يشير إليها **كونت** و**سبنسر**. و التنوع في المفاهيم حول المجتمعات الصناعية وما قبل الصناعية وما بعد الصناعية كلها نعوت لوصف مجتمع معين و النشاطات الاقتصادية هي التي تحدد هوية المجتمع الذي تمارس فيه الأعمال.[9]

و نلخص تعريف مجتمع العمل من تصنيف **اليكساندرو بارودي** في تصنيف المهن و الفئات الاجتماعية و المهنية، بأنه هو ذالك المجتمع الذي يتميز بطابع العلاقات العمالية وطبيعة العمل، الذي يضم التقنيين والعمال اليدويين والحرفيين والإداريين والمستخدمين والصناعيين والمقاولين، وبتفاعلهم داخل المقاولات والمؤسسات وبتكوينهم للنقابات والجمعيات المهنية، وتعزيز وانتشار بعض الحرف فأنهم يكونون و ينتجون مجتمعا للعمل.[10]

2. سوسيولوجيا المقاولة:

المقاولة كواقعة سوسيولوجية موجودة منذ القدم، والتاريخ الاجتماعي يقر بالدور الذي يلعبه المقاول في تحقيق التنمية، ومن الملاحظ أن علم الاجتماع توسعت مجالاته و اهتماماته، بقدر ما انفتح على ظواهر اجتماعية جديدة، بقدر ما ظلت وقائع أخرى تنتظر تدخل السوسيولوجيا كما بين كل من **جورج لاباساد و ريني لورو**." ...داخل نمط إنتاجنا ذاته، قطاعات من المجتمع انتظرت قليلا قبل أن تطلب تدخل السوسيولوجي".[11] وقطاع المقاولة من القطاعات التي عرفت الاستشارة السوسيولوجية، فقد ركزت الدراسات السوسيوولوجية على المقاولة في ظل تطور نظريات التنظيم، فمنهم من يعتبر المقاولة كحيز اجتماعي ومنهم من فسر الإنتاج العلمي حول المؤسسة و قارب ذالك على الفعل ألمقاولاتي، و منهم من اهتم

بالحرف و المهن كتنشيط للمجال المقاولاتي. والاهتمام بهذا الفعل موجود منذ السوسيولوجيا الأولى سوسيولوجية **دروكايم** ، **ماكس فيبر** و **كارل ماركس**.

دوركايم في مؤلفه **في تقسيم العمل الاجتماعي** أشار لأهمية الفعل الاقتصادي ضمن السياق الاجتماعي بتركيزه على المؤسسات الاقتصادية من خلال تقسيم العمل و دوره في المجتمع، و ما ينتج عليه من آليات للتعاون وامتدت أفكاره إلى **الدوركاميين** الجدد أمثال,simmand et Halbwchs الذين رسما خطوط البحث المهمة لعلم اجتماع الأفعال الاقتصادية.(12)

أما **كارل ماكس** نظرته مختلفة عن **دوركايم** وهذا ما ذهب إليه **ريمون ارون** في كتابه مراحل الفكر الاجتماعي، حيث اعتبر المرحلة الماركسية بمرحلة تطور العلوم الثلاث علم الاجتماع والاقتصاد و السياسة حينما حاول فهم المجتمع الصناعي في ظل الكيان الرأسمالي الاقتصادي.(13) ففكر **ماركس** السوسيو– اقتصادي حسب تحليل **ريمون ارون** هو فهم للمجتمع الرأسمالي ووظائفه الاقتصادية الاستغلالية، و بالتالي **كارل ماركس** لا يفرق بين المقاول والرأسمالي ويعتبر المقاول ذالك الفرد الرأسمالي الذي يعمل على تراكم رؤوس الأموال.

أما **ماكس فيبر** أعطى أهمية للأخلاق الدينية البروتستانتية لممارسة الفعل المقاولاتي، فقد بين أن السلوكات الاقتصادية للمقاولين الرأسماليين ليست قابلة للفهم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تصورهم للعمل و نسق القيم لديهم، فانبثاق طبقة المقاولين يعود لميلاد البروتيستاتية.(14) أما فعل المقاولة عند الأب الروحي والمنظر الرئيسي للمقاولة **جوزيف شومبيتر** الذي يعتبر المقاول الرجل المبدع و المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.(15) كما حدد **شومبيتر** خصائص الفعل المقاولاتي فيما يلي: الابتكار،الإبداع و التجديد و الكاريزما وأفكاره تتطابق كثيرا مع أفكار **فيبر**.

3. التطور السوسيو– اقتصادي للمقاولة في الجزائر:

لكي نتكلم عن المقاول كفئة اجتماعية يجب الرجوع إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في المرحلة الكولينيالية التي أثرت على الاستقلال الاقتصادي وتطورت في ظلها فئة المقاولين.(16)

1.3 ظهور المقاولة في الجزائر (تحليل بيار بورديو):

في كتابه العمل و العمال الجزائريين يعتبر **Bourdieu** العامل الجزائري اقرب إلى المقاول و الرجل الاقتصادي من خلال الحاجة الاقتصادية، ودمج البنية الاجتماعية مع البنية الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية على مستوى مجتمع العمل.(17) قدم **بورديو** أفكارا مهمة تبرر لنا غياب المقاول في السوق الاقتصادية الكولينيالية، وهذا يعود للبرجوازية التقليدية، وان كان الفعل المقاولاتي موجود، فتجد معظم المقاولين منحدرين من الطبقات الدنيا للمجتمع (خماس، فلاح ،عمال صغار و حرفيين...).

2.3 المسار السوسيو– مهني للمقاول الجزائري(تحليل جون بيناف):

انطلق **بيناف** من مسلمات سوسيولوجية من اجل معرفة الظروف الاجتماعية لتكون طبقة المقاولين الجزائريين وتوصل إلى 03 أنواع من المقاولين:(18)

- ✓ **المقاولين التجار**:هذه الفئة المقاولاتية كانوا تجارا قدامى.
- ✓ **المقاولين العمال**:هذه الفئة المقاولاتية كانوا عمالا في القطاع الصناعي.
- ✓ **أصحاب المقاولات غير المسيرين**: كانوا رؤساء أعمال في ورشات أوربية.

لقد أعطى **بيناف** تحليلا منطقيا لظهور المقاول الجزائري، الذي كان نتيجة حتمية لظروف اقتصادية و سياسية منها صدور قانون الاستثمار الخاص لسنة 1966، كما أنه المقاول الجزائري ليس إعادة إنتاج لفعل مقاولاتي أخر بل هو خليفة تجار و حرفيين و باعة ، كمما نستنتج الطابع العائلي للمقاولة والاعتماد على العائلة كراس مال اجتماعي و مادي للنهوض بالتنمية .

3.3 المقاولة الصناعية في الجزائر (دراسة الجيلالي اليابس) :

توصل الباحث إلى ما يعرف بالمقاول البرجوازي، حيث بين أن فئة المقاولين التي ظهرت في هذه المرحلة يسيرون مؤسساتهم بالمزج ما بين هو حديث و تقليدي فالحديث هو التكنولوجيا و التقليدي هي كل البناءات الاجتماعية والثقافية في تسيير مقاولته.[19] إضافة إلى تركيزه على الرأسمال الاجتماعي فالمقاول الجزائري بوجوده الاجتماعي يقوم بإنشاء مؤسسته.

4.3 الإصلاحات الاقتصادية و ظهور المقاول الجديد:

إن ظهور المقاول الجديد راجع إلى تحرير الاقتصاد الجزائري و التوجه نحو اقتصاد السوق ، هذه الفئة الجديدة المبدعة ،الذي ارتبط وجودهم بظروف سياسية و اقتصادية كما يتميزون بخصائص جعلتهم في قطيعة مع المقاولين القدامى من حيث المستوى التعليمي و الأصل الاجتماعي.[20] ودراسة **أن جيلي** حول المقاولين الجزائريين تبين ذالك، حيث توصلت إلى خمسة نماذج من المقاولين الجزائريين:[21]

المقاول الإطار:إطارات قدامى في القطاع العمومي، توجهوا إلى قطاع المقاولة نتيجة ظروف اقتصادية كالتسريح العمالي.

المقاول المغترب: تتمركز هذه الفئة في منطقة القبائل، اكتسبوا خبرة و معرفة مهنية إضافة إلى رأسمال في المهجر مكنهم من إنشاء مقاولات خاصة بعد العودة للوطن.

المقاول الوريث: هذه الفئة ورثت العمل ألمقاولاتي عن أبائهم من اجل الحفاظ على نسق القيم والعادات و التقاليد.

المقاول ذي التقاليد المقاولاتية:هذا النوع كان يملك مقاولات وبعد فشلهم في مشاريع معينة انشئوا مقاولات أخرى.

المقاولين العمال:مقاولين كانوا عمال في القطاع العام،اكتسبوا خبرة مهنية مكنتهم من إنشاء مقاولات.

إضافة إلى بانوراما دراسات المقاولة في الجزائر في إطار نسق القيم ، و في إطار المنظومة المؤسساتية للمناخ الاستثماري في الجزائر والإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر إلى غاية اليوم كلها تتحدث عن الفعل المقاولاتي ودوره التنموي في المجتمع.

4. كرونولوجيا تطور القطاع الخاص في الجزائر:

يعتبر القطاع الخاص سياسة اقتصادية للعديد من الدول والجزائر من الدول التي عرف فيها هذا القطاع تحولات عميقة بعد الاستقلال من التهميش إلى الشرعية ثم الاستقلالية.

مرحلة البداية كانت مع ظهور السياسة الكولونيالية الرأسمالية ،كان القطاع الخاص "يتمركز في الحرف و الفلاحة بسبب الهيمنة الاستعمارية التي هدمت البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري".[22]

المرحلة الثانية هي مرحلة البناء الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد وهي "سياسة سوسيو– اقتصادية انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال في ظل الإيديولوجية الاشتراكية ".[23] كما عرفت صدور أول قانون خاص بالاستثمار سنة 1963 الذي يوجه الدعوة للاستثمار الأجنبي.

أما **المرحلة الثالثة**هي مرحلة الشرعية القانونية للقطاع الخاص، حيث عرفت إصلاحات اقتصادية كالمخططات التنموية ومع صدور ثاني قانون للاستثمار كان أكثر شرعية من الأول.[24]

و المرحلة الأخيرة هي فترة الإصلاحات الاقتصادية و اندثار الاشتراكية ، حيث عرفت هذه الفترة تطورا للقطاع الخاص، نتيجة صراع سياسي ما بين الليبرالية الجديدة و الاشتراكية. وظل الصراع قائم اقتصاديا أما فترة التسعينات عرفت الاستقلالية التامة للقطاع الخاص من خلال قانون 1993 القانون الاستثماري الذي ساعد على إنشاء المقاولات والتوجه نحو اقتصاد السوق.[25]ومزال القطاع الخاص يعرف الانتشار و التوسع خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعرفها لجزائر. و يتأكد هذا من خلال اعتماد **برنامجين خماسين، يمتد الثالث من 2010–2014 ليستكمل بالخماسي الرابع من2015–2019** المتضمن توطيد النمو الاقتصادي استكملا لإستراتيجية التنمية القائمة على بعث النمو خارج قطاع المحروقات.[26] وها ما يهدف إلى بنية اقتصادية متماسكة تعتمد على التنوع الصناعي و ألخدماتي و الاقتصادي تحت لواء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دون التخلي عن المجمعات الصناعية الكبرى، مرتكزة هذه السياسة على البحث العلمي و التطور التكنولوجي، وهذا ما يجعل القطاع الخاص ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المجتمعية.

5. المنظومات الرسمية لتنمية مجتمع العمل في الجزائر :

لتحقيق التنمية توجد أجهزة مؤسساتية تساعد المقاولة على تحقيق أهدافها بمجتمع العمل، والتي تتمثل في الهيئات الحكومية وغير الحكومية، تهتم بالفعل الاقتصادي الحر بكل أنواعه وتتمثل هذه المنظومات فيما يلي :

1.5 النقابات و الجمعيات المهنية للمقاولين:

يعرف مجتمع العمل الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، ولكي تسير هذه الاستقلالية بشكل منظم لا بد من وجود نسق تنظيمي يتابع الممارسات الاقتصادية هو التنظيم النقابي الذي يظهر للوجود عندما تبدأ المهن بالنمو والتطور لتجنب أشكال الفوضى الاقتصادية.[27]

والجزائر عرفت الفعل النقابي منذ الاستعمار متأثرا بالأوضاع السياسية والاجتماعية للبلاد، حيث مر بمراحل من النضال الاستقلالي إلى النضال ألمطلبي ثم التوسع و الامتداد.[28] هذا التطور النقابي في النشاط وصل إلى قطاع المقاولة، حيث أقدم المقاولون الخواص بتأسيس منظمات و نقابات و جمعيات مهنية بفضل قانون رقم 90–31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات المهنية.[29] الذي سمح بإنشاء هيئات مؤسساتية ساهمت في تحقيق التنمية بمجتمع العمل.

2.5 وزارة لصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:

أنشئت سنة 1991 وهي مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم توسعت مهامها و نشاطاتها في ترقية الاستثمارات والصناعات في القطاع العام و الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية.[30]

3.5الوكالات الاستثمارية كآلية لبناء ثقافة المقاولة: أقدمت الجزائر على إنشاء مجموعة من الوكالات منها:

- ✓ **وكالة الترقية و دعم الاستثمار(APSI)**:التي عرفت الظهور مع قانون الاستثمار1993 [31].دورها مساعدة أصحاب المقاولات لإكمال مشاريعهم مع التقييم و المتابعة.
- ✓ **الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار(ANDI)**:التي جاءت كتصحيح للوكالة السابقة.[32] خاصة فيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص ألمقاولاتي، اقترحت في هذا الصدد مجموعة من الحلول لتجاوز تلك العراقيل و تسهيل كل الإجراءات من اجل تحقيق أهدافها.
- ✓ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)**:هي آلية تساعد الفعل ألمقاولاتي على تحقيق التنمية بمجتمع العمل، تهدف إلى تشجيع العمل ألمقاولاتي ودعم كل أشكال التشغيل من خلال استقطاب الشباب البطال الذين يملكون فكرة إنشاء المؤسسات.[33]

إضافة إلى منظومات أخرى مثل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة الذي يهدف إلى فعالية التشغيل من خلال مراكز البحث عن العمل و دعم العمل الحر ومنظومة تكوين الشباب على الأفعال المقاولاتية.[34] والوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية و وكالة تسيير القرض المصغر، كلها آليات إن استخدمت بشكل جيد بعيدة عن أشكال التنظيم المعقد،أصبحت بنية تحتية تساعد الفعل ألمقاولاتي و تحقيق التنمية بمجتمع العمل.

6. العمل ألمقاولاتي مؤسس للتنمية بمجتمع العمل:

التنمية كما يصفها العديد من المفكرين على أنها تحولا كبيرا في الأداء الاقتصادي والرقي الاجتماعي، فهي مولدة لفرص العمل و توسيع مجالات العمل وتحسين جودة الحياة.[35] وهذا ما نرمي إليه في الوقوف على مسلمات المقاولة في القطاع الخاص و هدفها التنموي، مستدلين بشواهد إحصائية ودراسات أنجزت على القطاع. و السؤال المركزي في البحث هي: كيف تساهم المقاولة الخاصة على تحقيق التنمية بمجتمع العمل؟ ما هي المخلفات التنموية التي تتركها المقاولة بمجتمع العمل؟

1.6 المسلمة الأولى:

أن الفعل المقاولاتي يقوم على أسس من بينها رأس المال بكل أنواعه و خاصة الرأس المال الاجتماعي الذي يعتبر ضرورة مهمة في إنشاء المقاولات مثل: اللجوء للعائلة وكل الشبكات الاجتماعية المكونة لدى المقاول المنشى إضافة إلى الخبرة المهنية في قطاعات أخرى.

و في دارسة أجريت على الشباب المقاول المنشى للمؤسسات انه 82%من المقاولين تلقوا مساعدة من طرف العائلة خاصة في مرحلة الإنشاء وتتمثل هذه المساعدات في اقتراح أفكار عن اختيار نوع المشروع ورأسمال المادي قدرت نسبته ب 43% باستخدام رؤوس أموال العائلة، كما تلعب شبكة العلاقات الاجتماعية (أصحاب المهن ، شبكة الأصدقاء...) دور كبيرة في إنشاء و اختيار المشاريع عن طريق التشجيع بنسبة 78% أنهم يمتلكون شبكة علاقات اجتماعية قوية.[36]

2.6 المسلمة الثانية:

تشكل المقاولة في القطاع الخاص نسيجا مؤسساتيا في تحقيق التنمية بمجتمع العمل و زيادة حجمه.

تقوم هذه المسلمة على عدة مؤشرات كامتصاص البطالة والقضاء على مشكلات اجتماعية وانتشار بعض الحرف و الحفاظ عليها و توفير فرص العمل.

وفي هذا الشأن دراسة **بيناف** توضح دور المقاولات الخاصة في توفير فرص العمل و تنمية التشغيل، حيث سجل القطاع الخاص سنة 1968 110 ألف عامل ،50ألف في ورشات الصناعة و 60 ألف في القطاعات الأخرى وهذه النسبة تمثل نصف اليد العاملة الوطنية.[37] ومع توسع المؤسسات الخاصة و حجمها في فترة السبعينات، فقد وصل عدد المقاولات الخاصة إلى 3035 مؤسسة خاصة وسنة 1977 وصلت إلى 6070 مؤسسة. و 1980 إلى 9387مؤسسة.[38]

وعرفت فترة التسعينيات توسعا في النشاط ألمقاولاتي على المستوى الكلي الجزئي وتوفير اليد العاملة حيث قدرت اليد العاملة في القطاع ألمقاولاتي سنة 1992 ب 47.52% في المؤسسات التي توظف اقل من 9 عمال أما المؤسسات التي توظف 10 فأكثر قدرت نسبتها في تشغيل اليد العاملة ب 45.06% و عرفت سنة 2002 بتوفير 69000 عامل أي 32% من مجموع اليد العاملة الجزائرية.[39]

والمسالة الثانية المتعلقة بتحقيق التنمية بمجتمع العمل، التقليل من ظاهرة البطالة التي تعتبر وصمة اجتماعية و خلل اقتصادي واسع الانتشار في الجزائر بأسباب مختلفة و نتائج متباينة، كما أنها من الظواهر الأصعب استئصالا ترتفع نسبتها ويعم انتشارها في الأوساط الحضرية و الريفية، ويلحق مفعولها بكل الشرائح العمرية و بمختلف المستويات الدراسية لا ينجو قطاع من بين ميادين النشاط الاقتصادي من سلبياتها.[40] ومن آليات التخفيف هو اتخاذ الفعل الاقتصادي الحر كآلية لتوفير التشغيل، فهي تحتاج إلى أدبيات الفعل ألمقاولاتي من اجل التقليل من حدتها، وفيه دراسة بينت انه هناك علاقة وطيدة ما بين وضعية الفرد العاطل عن العمل و تبني مشروع المقاولة ، وتعتبر من دوافع الإنشاء لدى الشباب المقاول.[41]

ومن أثار المقاولة على مجتمع العمل هو انتشار الحرف والمهن في المجتمع، مثل ظهور المقاولات الحرفية التي تكون على شكل أعمال خاصة مستقلة تظهر في شكل ورشات ومحلات تحت إشراف الإنسان الكبير مثل رب العائلة ، و بنسق سوسيو– اقتصادي يعتمد على أسس تقسيم العمل، تقوية البناء الاجتماعي الذي هو خال من مظاهر الاستغلال و يعرف التضامن الاجتماعي و الثقة والاحترام الدائم ما بين المقاول المعلم و الصناع الحرفيين.[42] إضافة إلى الحفاظ على الموروث الثقافي و القيم و العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع، التي تعتبر بمثابة المرجعية أو القانون العرفي الذي يسير المقاولة ذات الطابع الحرفي.

و من الآليات التنموية بمجتمع العمل تعميق الفكر ألمقاولاتي و تنمية مهارات المقاولين، باعتباره من الأفعال السوسيو– اقتصادية المؤثرة في المجتمع كالتشجيع على العمل الحر الخاص بكل أشكاله و تحقيق التشغيل بمجتمع العمل، و تحقيق هذه الروح بالمجتمع لا يتأتى إلا ببذل الجهود و تصميم البرامج التكوينية بغرض نشر كل أشكال الفعل ألمقاولاتي في المجتمع.[43] وهذا يستهدف المستثمرين الشباب و كذلك ممن يملكون القدرة الإبداعية و الابتكارية و روح المخاطرة، فعملية البحث عن هذه الفئة و تأهيلها لتكون أكثر قدرة على إنشاء المؤسسات يعتبر ضرورة من اجل تحقيق التنمية بمجتمع العمل. وهذا يعطي فرص أكثر لبروز مقاولين جدد بأفكار تجديدية و إبداعية متطورة تساهم في تحقيق التنمية بمجتمع العمل.

وهذا إن دل يدل على دور قطاع المقاولة الخاصة و توفيرها لليد العاملة، توسع حجم مؤسسات مجتمع العمل و إكساب الفرد المقاول الحس التنموي بإبداعه وابتكاره لتقنيات جديدة ، والحفاظ على البعض الحرف في شكل المقاولات الحرفية حتى تصبح للمقاولة الخاصة هدف تكوين مجتمع عمل يزخر بمقاولين قادرين على تحقيق البناء الاجتماعي و الاقتصادي.

خاتمة:

" لم تعد للسوسيولوجيا مهمة إصلاح المجتمع و لا تربية الثوريين، و إنما مثل كل العلوم الأصلية، لا يمكنها أن تمنح سوى تفسيرات جزئية لوقائع اجتماعية جزئية" ماكس فيبر

و بالتالي لا يمكننا الإحاطة بكل حيثيات الموضوع، فأقصى ما أمكننا تقديمه من خلال هذا العمل هو التعريف بالحقل السوسيولوجي الكلاسيكي و الحديث و الدراسات الجزائرية الذي يدرس الظاهرة المقاولاتية و إبراز أهمية الرهان على المقاولة كتنظيم اقتصادي و اجتماعي بالمجتمع، ونلخص هدفها التنموي فيما يلي:

توفير فرص العمل: يعمل الفعل ألمقاولاتي على توفير مناصب شغل في كل الأنشطة التجارية و البناء والورشات ذات الطابع الحرفي و التقليدي و الصناعات، يدل هذا على واقع التنمية بمجتمع العمل من خلال مؤشر التشغيل.

دعم المشاركة الاقتصادية الخاصة في تنمية البلاد: تعد المقاولات الخاصة إحدى وسائل تدعيم التنمية الشاملة ،لأنها تعتمد على رؤوس أموال و تعطي الفرصة للمشاركة في التنمية وتساهم في بناء المجتمع

التقليل من بعض المشكلات الاجتماعية كالبطالة: تعمل المقاولة على التقليل من فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من البطالة، مما يدفع ذالك إلى أنماط سلوكية غير سوية و ظهور الفساد المجتمعي والانحراف.(44)

ظهور المرأة المقاولة :يساعد الفعل ألمقاولاتي على ظهور المقاولة النسوية، خاصة على مستوى أنشطة الخياطة والطرز والصناعات التقليدية، وهذا ما يساعد على استغلال طاقتهن و في نفس الوقت زيادة دخلهن و رفع مستوى المعيشة لديهم.

تكوين نسق قيمي متكامل: تعمل المقاولة في القطاع الخاص على تكوين نسق من قيم العمل الاجتماعية والاقتصادية ، وأهمها الانتماء للعمل ألمقاولاتي خاصة العائلية منها التي تعمل على توارث بعض الحرف على مر الأجيال، وبالتالي يكتسب الفرد المقاول هذه القيم منذ صغره و حتى ممارسته هذا الفعل، وهذا ما يؤكد تكوين نسق من القيم متكامل في أداء الفعل ألمقاولاتي.

تقوية العلاقات الاجتماعية: فهي تعمل على تقوية نسق القرابة و العلاقات الاجتماعية داخل المقاولة.

زيادة إحساس الفرد بالحرية والاستقلالية :إن المقاولات الخاصة تعظم دائما الفعل الاقتصادي الفردي وتفسح له هامش الحرية من اجل تحقيق إبداعاته كما يبين السوسيولوجي مشال **كروزييه** في نقده للبيروقراطية. وتظهر الاستقلالية من خلال اتخاذ القرار للمقاول الذي يتميز بالأسلوب المرن الديمقراطي.

تكوين علاقات مؤسساتية: تعمل المقاولات في القطاع الخاص على تكوين شبكة مؤسساتية تظهر من خلال دينامكية الفعل ألمقاولاتي، وهذا ما يعزز البناء السوسيو– اقتصادي بمجتمع العمل.

وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات والتي تجعل من قطاع المقاولة أكثر تنمية تتمثل فيما يلي:

* بما أن اغلب اقتصاديات الدول تقوم على الفعل الاقتصادي الفردي. لذالك يجب الاهتمام بالفعل المقاولاتي الخاص من فكرة الإنشاء إلى التوسع.

* ضرورة إنشاء المقاولات على الشكل الحديث و بتدفق تكنولوجي عالي.

* نظرا لصعوبات التمويل التي تواجهها المقاولات في القطاع الخاص، ينبغي توفير المساعدة اللازمة بإزالة كل العراقيل للمستثمر خاصة الإجرائية منها.

* تهيئة المناخ الاستثماري عن طريق تحسين المنظومة المؤسسية في تسيير المشاريع وتوزيعها حسب ما تتطلبه المنطقة.

* التشجيع على هذا القطاع، من اجل تكوين و تزويد الطالب بهذا الفعل السوسيو–اقتصادي من خلال ملتقيات علمية، وعلى علم الاجتماع أن يطور من اهتماماته بسوسيولوجيا المقاولة كتخصص ضمن فروع علم الاجتماع و يبقى هذا التخصص مفتوح على مجتمع العمل من خلال ربط التكوين الجامعي بالمقاولات في القطاع الخاص .

الهوامش:

(1) فوزي بوخريص، **مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات** (المغرب: إفريقيا للنشر،2013) ، ص 63.

(2) محمد عبد الله عبد الرحمان، **علم الاجتماع الاقتصادي :في ضوء اقتصاد عالمي جديد، الجزء الأول** (مصر: دار المعرفة الجامعية ،1997)، ص 414.

(3) ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية** ، ترجمة محمد علي مقلد (لبنان: مركز الإنماء القومي) ، ص 36.

(4) Frédéric Lebaron , **La sociologie de A à Z 250 Mots pour comprendre**. (Paris ;Dunod 2009) ,p 55.

(5) Alpe Yves , Et al., **lexique de sociologie 4 éd** . (Paris ; Dalloz .2013) ,p.136.

(6)عبد الكريم القنبيعي الإدريسي، **الثقافة المقاولاتية " من نظريات المدارس إلى آليات المقاربات" مقدمات في سوسيولوجيا التنظيم**(المغرب: منشورات مقاربات ، 2013)، ص81.

(7)الهاشمي مقراني و آخرون ، **القطاع الخاص و النظام العالمي الجديد : التجربة الجزائرية** (الجزائر: مخبر علم الاجتماع الاتصال – جامعة قسنطينة– ، 2010)، ص15.

(8) مصطفى فيلالي ، **مجتمع العمل** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2006)، ص286.

(9) ر. بودون و ف بوريلو ، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، ط1 ، ترجمة سليم حداد.(الجزائر: ديوان المطبعات الجامعية، 1986)، ص490.

(10) جيل فيروم، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، ط1. ترجمة، أنسام محمد الأسعد(بيروت: دار و مكتبة الهلال، 2001)، ص141.

(11) Georges Lapassade Et Lourau René , **Clefs Pour La Sociologie** (Paris : Ed. Seghers , 1971) ,10.

(12) Antoine Bernard De Raymond Et Pierre – Marie Chauvin , **Sociologie Économique : Histoire Et Courants Contemporains**(Paris : Armand Colin ,2014) ,20.

(13) Raymond Aron , **Les Étapes De La Pensée Sociologique. V1**.(Tunis :Cérès Éd.1994) , 171.

(14) ماكس فيبر ، مرجع سابق ، ص 36.

(15) منيرة سلامي ، " **دراسة و تحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر**" (أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر،2015)، ص34.

(16) SAFIR NADJI , **ESAIS d'analyse sociologique, emploi, industrialisation et développement. Tome2**(Algérie :OPU.ENAL, 1985).

(17) P.Bourdiau Et A.Darbel , **Travail Et Travailleurs En Algérie** (Paris : Éd Mouton, 1963)

(18) Jean Peneff, **Les chefs d'entreprise en Algérie , in Acte du colloque : « Entreprise et entrepreneurs en Afrique »** (Paris : l'Harmattan, 1983).

(19) Djilali Liabes , **Entreprise Entrepreneurs Et Bourgeoisie Industrie. Sociologie De L'entreprendre. Tome 1**(1988).

نقلا عن: نعيمة نيار، "**الخلفية المهنية و الاجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة** "(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،2009)، ص45

(20) Boyakoub,Ahmed. (1997).**Les Nouveaux Entrepreneurs En Algérie En Période De Transition, La Dimension Transnationale**(Alger :CREAD. N40,2ém Tr,1997)

(21) Abedou Abderrahmane Et Al. , **Entrepreneurs Et Pme – Approches Algéro .Françaises** (Paris : L'harmattan,2004).

(22) Omar Derras,« **place de secteur privé industriel national dans l'économie algérienne »** .insaniyat , n 1(1997) :p.157.

(23) عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الافاق** (الجزائر: دار الخلدونية،2011)، ص 7.

(24) الهاشمي مقراني و آخرون ، مرجع سابق، ص57.

(25) سهيلة صايشي (2003)، " **المقاولين الجزائريين الجدد و نوعية مشاريعهم**" رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر ،2003).

(26) قادية عبد الله، **الإطار القانوني الخاص لدعم التشغيل في الجزائر**(الجزائر: الدار الجزائرية، 2015)، ص12.

(27) مصطفى فيلالي، مرجع سابق، ص249.

(28) إسماعيل قيرة و علي غربي، في سوسيولوجيا التنمية(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2001) ، ص143.

(29) دليلة حضري ، " **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005** "(رسالة ماجستير ، جامعة شلف،2007) ، ص.225.

(30) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة الجزائرية، **صلاحيات و مهام وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار**،المرسوم التنفيذي رقم 11-16 (الجزائر، 2011).

(31) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي الخاص بقانون الاستثمار، رقم 93-12 (الجزائر:1993/10/05).

(32) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون الاستثمار** (2007)، 09.

(33) دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz وقت الدخول: يوم 2016/03/22 على 13:20سا.

(34) مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، ط1** (الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، 2009)، 295-297.

(35) مصطفى فيلالي، مرجع سابق ،286.

(36) نعيمة نيار، مرجع سابق، ص155.

(37) Jean Peneff , **Industriels Algériens**(Paris ;Cresm-Cnrs,1981),24.

(38) الهاشمي مقراني و آخرون، مرجع سابق ، ص58.

(39) Abedou Abderrahmane et al. , Op.cit.p93.

(40) مصطفى فيلالي، مرجع سابق ، ص302.

(41) انظر: كريم شويمات، " **دوافع إنشاء و سيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطالِ**" (أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر2 ،2011).

(42) ناصر دادي عدون، **المؤسسة الاقتصادية : موقعها في الاقتصاد ، وظائفها و تسييرها**(الجزائر: دار المحمدية العامة)ص،ص 40. 38.

(43) محمد وجيه بدوي ، **تنمية المشروعات الصغيرة " لشباب الخريجين" و مردودها الاقتصادي و الاجتماعي** (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2004)، ص18.

(44) فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005)، ص 76.